



# المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة



اسم الموضوع : صحيفة الشروق

عنوان الموضوع : أدوار المعابر الحدودية في بؤر الصراعات المسلحة بالإقليم

تاريخ النشر : 23/06/2021

اسم الكاتب : مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

## الموضوع :

نشر مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة تحليلاً حول الأدوار المختلفة للمعابر الحدودية في الشرق الأوسط وقت الصراعات... جاء فيه ما يلي. تقوم المعابر الحدودية، التي يتم من خلالها نقل الأفراد وتبادل التجارة، في بؤر الصراعات المسلحة في الشرق الأوسط، بالعديد من المهام وأبرزها درء التهديدات الأمنية القادمة عبر الحدود الرخوة، وتعزيز الاستقرار في مناطق النفوذ المنقسمة بين أطراف مختلفة، وزيادة الإيرادات المتحصلة من المرور عبرها، وتأمين موارد هامة لشبكات التهريب بما جعلها أقرب إلى «اقتصاد الظل»، واحتواء نسبي لتداعيات كوفيد-19 بعد انتشارها في أوساط العاملين في تلك المعابر، والتخفيف من حدة الأزمات الإنسانية لدى قاطني نقاط الاشتعال، وتوظيف القوى الإقليمية والدولية ورقة المعابر كمشاومة في مواجهة قوى أخرى. وتشير تفاعلات الشرق الأوسط إلى محورية الأدوار التي تقوم بها المعابر داخل الدولة الواحدة مثل سوريا، أو بين الدول على غرار القائمة بين ليبيا والجزائر، ولبنان وسوريا، ومصر وقطاع غزة، وسوريا والعراق، والعراق وتركيا، وتركيا وسوريا، وغيرها، خلال النصف الأول من عام 2021، على نحو ما تعكسه الأبعاد التالية: الجوار الرخود التهديدات القادمة عبر الحدود الرخوة؛ فالتحكم في حركة الدخول والخروج من المعابر يشكل ضرورة لدى الجهة المتحكمة فيها لضبط الأمن. فقد أعلن وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم، خلال مؤتمر عقده مع وزير الاقتصاد والتجارة الليبي، في 29 مايو الفائت، عن إطلاق ترتيبات لوجستية وفنية لإعادة فتح المعبر الحدودي المشترك مع ليبيا، إذ تم إغلاقه لأسباب أمنية بعد انهيار نظام القذافي، بما جعل الجزائر أكثر دول شمال أفريقيا تضرراً من تسرب الأسلحة الليبية وتسلسل الجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية والعصابات الإجرامية وخاصة تلك العاملة في تجارة المخدرات. وتوازي مع ذلك استكمال المحادثات بين الجانبين لإعادة فتح الخط البحري، الرابط بين طرابلس والعاصمة الجزائرية لاستخدامه في مجال نقل السلع والبضائع. كما وجه القائد العام للقوات المسلحة، رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، في 10 يونيو الجاري، بضبط حدود بلاده مع سوريا، لمنع تسلسل الجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية إلى العراق، وهو ما يتفق مع تحليلات وتقديرات استخباراتية عراقية سائدة تشير إلى أنه غالباً ما كانت الحدود السورية، منذ مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، نقطة الانطلاق المفضلة للعناصر المتطرفة للتسلل والدخول إلى العراق، لدرجة أن السلطات الأمنية في بغداد اتهمت خلال عامي (2005-2007) النظام السوري بتسهيل دخول تلك العناصر. وقد تزامنت توجهيات الكاظمي لأجهزة الأمن واستخبارات الحدود العراقية مع الذكرى السابعة لصدور تنظيم «داعش» وسيطرته على نحو ثلث الأراضي العراقية. ورغم سقوط مشروع التنظيم، إلا أن تهديد «داعش» لا يزال قائماً، على نحو ما تعكسه العمليات الإرهابية التي قام بها ضد قوات الجيش والأمن والحشد الشعبي خلال الأشهر الماضية، الأمر الذي يفسر التامين الحدودي السوري - العراقي بالكاميرات الحرارية وأجهزة الطاقة وتعزيز الوجود الأمني، وفقاً لما صرح به اللواء يحيى رسول المتحدث باسم القائد العام للقوات المسلحة. ترسخ السيطرة وتعزيز الاستقرار في مناطق النفوذ؛ تشير أوضاع المعابر في الحالة السورية إلى جهود مستمرة لتطويرها من قبل الأطراف المعنية في مراحل مختلفة للصراع منذ بدايته في عام 2011 وحتى عام 2021، مثلما كانت بين مناطق النظام والمعارضة المسلحة، ثم شملت في مرحلة لاحقة مناطق «داعش» و«وحدات حماية الشعب الكردية» التي صارت مناطق الإدارة الذاتية الكردية والتي تحميها ميليشيا «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد). وهنا، تجدر الإشارة إلى أن الإدارة الذاتية للأكراد تدفع دائماً في اتجاه الإبقاء على تماسك الدولة السورية القائمة على اللامركزية، الأمر الذي يفسر تزايد المعابر بين مناطق نفوذ النظام السوري ومناطق سيطرة الأكراد في شمال شرق سوريا. ويعد من أبرز المعابر الواصلة بين النظام السوري وميليشيا «قسد» معبرا «التايهة» (جنوب غرب مدينة منبج) و«الهورة» (شرق مدينة الطبقة)، ويحصل النظام عبرهما على المحروقات، الأمر الذي يعكس أهميتهما لـ«قسد»، إذ يمكن الضغط على النظام من خلالهما. رسوم العبور لزيادة الإيرادات المتحصلة من المرور عبرها؛ قد تكون أدوار المعابر مرتبطة بالحصول على موارد للدخل للجهة المسيطرة عليها أكثر منها لضبط الأمن، حيث يتم تحصيل رسوم عبور للأفراد والسلع والشاحنات والسيارات من جانب الطرفين، وهو ما يبدو جلياً في المعابر في العديد من المناطق السورية. وهنا، تشير بعض الكتابات إلى إغلاق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، في نهاية مايو الفائت، المناطق الواصلة مع سيطرة النظام السوري، نظراً لتصاعد الصراع الروسي - الإيراني على جنى الإيرادات المالية من المعابر. اقتصاد الظل تأمين موارد هامة لشبكات التهريب؛ تتعدد المعابر التي يتم فتحها أو إغلاقها، وفقاً لـ رغبات الأطراف المتحكمة فيها، بحيث تدخل وتخرج منها المبادلات التجارية غير الرسمية، الأمر الذي يمكن ملاحظته في حالات عربية مختلفة وخاصة الحالة السورية. وفي هذا السياق، تشير بعض الكتابات إلى معبر «عود الدادات» بين مناطق «قسد» والمعارضة المسلحة في سوريا والذي يتم عبره دخول المحروقات والمواد الغذائية والإلكترونيات وقطع غيار السيارات والملابس، وغيرها من السلع التي تحظى بأهمية لدى الطرفين. أثر كورونا احتواء نسبي لتداعيات كوفيد-19؛ قررت وزارة الداخلية الأردنية، في بيان بتاريخ 3 مايو الفائت، إعادة فتح معبرين برين حدوديين مع السعودية (العمري) وسوريا (حدود) أمام المسافرين بعد نحو تسعة أشهر من إغلاقهما بسبب جائحة كوفيد-19، وذلك بواقع 200 شخص يومياً للأول، و1501 شخص يومياً للثاني، وذلك وفقاً للشروط الصحية المعمدة لاسيما بعد تراجع الإصابات بكورونا. بوابة المساعدات التخفيف من حدة الأزمات الإنسانية لدى قاطني/ات نقاط الاشتعال؛ وهو ما ينطبق على سكان قطاع غزة، حيث قامت مصر، في مايو الفائت، بفتح معبر رفح لإدخال مساعدات غذائية ودوائية وعلاج جرحى الشعب الفلسطيني بعد المواجهات بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية في الشهر نفسه. وفي سياق متصل، قالت السفارة الأمريكية لدى الأمم المتحدة ليندا توماس غرينفيلد يوم 4 يونيو الجاري، أن إغلاق معبر حدودي (معبر باب الهوى) تمر عبره مساعدات إنسانية إلى سوريا يمكن أن يتسبب في «قسوة لا معنى لها» لملايين السوريين والسوريات، وجددت دعوة مجلس الأمن الدولي إلى تمديد الإذن بتسليم المساعدات الإنسانية عبر الحدود. وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تسعى إلى إعادة السماح بوصول الأمم المتحدة إلى باب الهوى، وإعادة فتح المعابر الحدودية الأخرى قبل انتهاء التفويض الحالي الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتسليم المساعدات الإنسانية في 10 يوليو المقبل. وقالت ليندا توماس غرينفيلد: «ندعو باقي أعضاء مجلس الأمن لتجديد هذا التفويض حتى تتمكن من وقف المعاناة ومساعدة من هم في أمس الحاجة إليها. نريد من الأمم المتحدة توفير الغذاء للأطفال الجائعين وحماية الأسر المشردة. نريد أن تكون الأمم المتحدة قادرة على تقديم اللقاحات وسط جائحة عالمية». وهنا، أعلنت السفارة الأمريكية لدى الأمم المتحدة عن نحو 240 مليون دولار من المساعدات الإنسانية الإضافية من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لدعم الشعب السوري والدول التي تستضيف لاجئي/ات سوريا. مفايضات دولية وتوظيف القوى الإقليمية والدولية ورقة المعابر لمشاومة أطراف أخرى؛ كانت سوريا، بمعابرها الحدودية وممراتها الداخلية، حاضرة على أجندة اللقاءات التي جمعت بين الرئيس الأمريكي جو بايدن والروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب طيب أردوغان في بروكسل وجنيف في 14 و16 يونيو الجاري. وقد يبدو الموضوع مرتبطاً ظاهرياً بضرورة إغاثة الشعب السوري لاسيما مع اقتراب انتهاء صلاحية قرار إيصال المساعدات عبر الحدود في 10 يوليو المقبل، غير أن ملف المعابر يعكس صراعاً جيوسياسياً بين واشنطن وموسكو وأقرة. ففي الوقت الذي تركز إدارة بايدن على تعزيز إدخال المساعدات الإنسانية إلى سوريا، مع تراجع اهتمامها بالملفين السياسي والعسكري، تحاول موسكو الربط بين ملفي المعابر الحدودية والممرات التي تربط بين مناطق النفوذ الثلاث داخل سوريا للضغط على الخصوم عبر فتح ما يطلق عليه «شرايين سوريا الاقتصادية»، والحد من الضغوط المفروضة من بعض العواصم الدولية التي ترهن فك العزلة عن دمشق وإعادة الإعمار بحدوث تقدم في العملية السياسية. فقد شهدت الأسابيع القليلة الماضية ممارسة إدارة بايدن ضغوطاً على موسكو للاستمرار في إدخال المساعدات إلى شمال سوريا وفتح المزيد من المنافذ للعرض نفسه. ولعل ذلك يفسر زيارة السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة ليندا توماس غرينفيلد إلى تركيا ومناطق المخيمات على الحدود السورية، وهو ما يتزامن مع مطالبة الإدارة الذاتية باريس بزيادة الدعم الإنساني للاجئين/ات في شمال شرق سوريا، وخاصة في قطاعي الصحة والتعليم. خلاصة القول، إن ما يجري على مداخل ومخارج المعابر الحدودية وبشكل خاص في بؤر الصراعات المسلحة في الشرق الأوسط يمثل مرآة عاكسة لما يجري في الإقليم.\* المصدر: صحيفة الشروق